خطل استدعاء «الفقه» في الصراع السياسي

معتز الخطيب

لم يكن حُكم محكمة جنايات المنيا في مصر بإحالة 529 من أنصار وقيادات الإخوان إلى مفتي الجمهورية صادما لذويهم فقط، بل أحالت أيضا إلى إشكالات بالغة التعقيد.

فتلك الإحالة التي تتم -عادة- تمهيدا للإعدام تكاد تكشف مشهدا معقدا ومفتوحا على أسئلة لم يتم التفكير فيها، كمشروعية استدعاء «الفقه الإسلامي» في سياق الصراع السياسي على السلطة، ووظيفة فقيه اليوم في الدولة القائمة وعلاقته بأجهزتها، وتمثيليته التي تتوزع بين الشرع والفقه وسلطة النظام أو جهاز الدولة، والعلاقة بين الفقه الإسلامي «التاريخي» وجهاز القضاء الحديث.

كل هذه الأسئلة أثارها تعليق «سعد الدين الهلالي» رئيس قسم الفقه المقارن بجامعة الأزهر على حكم محكمة جنايات المنيا، فقد أيد الحكم قائلا: «هنيئا لهذا القاضي فقد أراح ضميره».

ووصف القضاء بأنه «شامخ فقد أصدر حكمه بعيدا عن هذا الإرهاب»، ولم يكتف بهذا التأييد بل استدل له فقهيا بالقول: «إن أكثر الفقهاء يقولون: إن الجماعة تُقتل بالواحد»، وإنه «في الفقه الإسلامي إذا أصدر القاضي حكمه يُنفذ فورا دون حاجة إلى تعقيب أو استئناف».

اشتُهر «الهلالي» بين العامة بخطابه الشهير الذي قال فيه: إن وزيري الدفاع والداخلية المصريين «رسولان من عند الله» كموسى وهارون بعثهما الله، كما اشتُهر بفتاواه «الشاذة» عند عامة العلماء، لكن «الهلالي» يحظى لدى بعض أهل العلم بتقدير لبعض إنتاجه العلمي المميز ككتابة عن «البصمة الوراثية» ولمنصبه العلمي الرفيع، وهذا ما يجعل من الصعب تفسير مواقفه بمجرد القول: «إنه ممالئ للسلطة أو إن فتاواه شاذة».

الأمر نفسه يقال بشأن علي جمعة مفتي مصر السابق وأحمد الطيب شيخ الأزهر وآخرين أيدوا سلطة مبارك والانقلاب معا، وصدرت عنهم فتاوى مناهضة للثورات ومبيحة لسفك الدماء صراحة أو ضمنا.

فكيف لهذه المنهجية الفقهية ولسَمْت العلم أن يؤدي إلى مثل هذه المواقف الفجة؟ وهل يعود ذلك على المنهجية الفقهية نفسها بالتشكيك وأن فيها مَطمعًا لكل راغب؟

يعود الإشكال الرئيسي اليوم إلى استدعاء الفقه في سياق غير السياق الذي أنتجه، وفي سياقٍ غير السياق الذي وُضع له، وإنما هو استدعاء انتقائي أو يتم تركيبه بحسب مراد هذا الفقيه أو ذاك.

فمن الواضح اليوم -خصوصا في سياق الفقه السياسي والثورات- حجم الإشكال الخطير الذي يضع فيه الفقهاءُ الفقهَ الإسلامي، فقد باتِ يوضع تارة في سياق يكون فيه أداةً من أدوات الاستبداد السياسي والقهر: قتلا وتعذيبا وقضاء، وتارة في سياق يكون فيه أداة للثورة تجعل من كل فعل ثوري جهادا في سبيل الله، وثالثة في سياق غربة عن الأعراف والحاجات الاجتماعية ليبدو غير صالح للتطبيق ومحل نكير، وفي المحصلة تتعمق إشكاليات الفقه اليوم في هذه السياقات وغيرها.

لنعُد إلى مثال «الهلالي» لتتضح الفكرة، فالهلالي يدعو -باستمرار- إلى «حرية الاختيار الفقهي» وإن خالف المذاهب المعروفة والمستقرة مع أن الفتوى بالرأي الواحد الحق أو الراجح أو المجتمَع عليه مذهبٌ واختيارٌ من بين الاختيارات الفقهية القديمة.

كما يدعو -باستمرار- إلى ذكر الخلاف الفقهي وهو ما لا يُصلح تطبيقه في مسائل الشأن العام خصوصا في حالة الإعدام التي دافع عنها باستماتة دون أي تحوُّط أو رعاية لقانون الخلاف «لأن تُخطئ في العفو خيرٌ من أن تخطئ في العقوبة».

و«الهلالي» ينفي عن الدولة أن تكون لها وظيفة دينية مع أنه جعل لوزيري الدفاع والداخلية وظيفة دينية كوظيفة الرسل. والأهم من هذا كله أن استدعاءه للفقه وقع من جهتين: الأولى أن الجماعة تُقتل بالواحد ليسوغ حكم القاضي بإعدام المئات بتهمة قتلهم رجلا واحدًا، والثانية: أن حُكم القاضي في الفقه الإسلامي واجب النفاذ ولا يُنقض ولا يُستأنف، وذلك ليؤيد القاضي ويمتدح القضاء والقاضي معًا وليقطع الطريق على نقد الحكم أو الطعن فيه.

هذا الاستدعاء الانتقائي والمُسَيَّس للفقه الإسلامي من «أستاذ للفقه المقارن» لا يعود على المنهج الفقهي بالإشكال أو التشكيك، بقدر ما يعود على هذا الاستدعاء نفسه في سياق مفارق كليا للحكم الفقهي ومجال تطبيقه.

ويستدعي ذلك ما يسميه الفقهاء «تحقيق المناط»، وهو في عصرنا أوسعُ مما حده الفقهاء مع وجود جهاز الدولة شديد التعقيد، والذي يجعل من تنزيل الأحكام الفقهية على ما يَصدر عن جهاز الدولة القهرية غريبًا عن الفقه الإسلامي نفسه وعن مقاصده.

صحيحٌ أن حكم القاضي إذا صدر كان واجب النفاذ في الماضي قبل نشوء الدولة ومؤسساتها، وكذلك مسألة «الخروج على ولي الأمر» هي سابقة على نشأة كيان الدولة التي يدافع هؤلاء عنها وعن نظمها المستبدة، ولكن مع نشأة الدولة ومؤسساتها تغير السياق كليًا تغييرا جعل من استدعاء أو تطبيق أحكام الفقه الإسلامي التاريخية على هذا الواقع أمرا معاكسا لإرادة الفقهاء السابقين وأحكامهم ولمقاصد الفقه نفسها.

اشترط الفقهاء «الذين ينقل الهلالي عنهم» في القاضي أن يكون «مجتهدا» وفق تعريفهم المضيق للاجتهاد، فهذا هو القاضي الذي قالوا عنه: إنه لا يُنقض حكمه وليس قاضي محكمة جنايات المنيا الذي لو طبقنا عليه شروط الفقهاء لَثبت عدمُ أهليته للقضاء، ولكن لما ضعُفت أهلية القضاة ولم يتوفر المجتهدون -على اصطلاحهم- خففوا فاشترطوا أن يكون مجتهدا في مذهب إمامه، ثم خففوا فاشترطوا أن يكون مقلدا لإمام من الأئمة بحيث يعرف أقوال الإمام وراجح المذهب ومشهوره، «طبعا لن نسأل الهلالي عن مرجعية قاضي المنيا».

ثم لما صار القضاة اللاحقون «قضاة ضرورة» صار للتقاضي درجاتٌ متعددة تعوض هذا النقص أو الخلل الذي قد يطرأ على حكم القاضي، فصارت هناك محكمة الدرجة الأولى، ثم محكمة الاستئناف، ثم محكمة التمييز أو النقض أو المحكمة العليا على اختلاف في التسمية، وهي ثلاث درجات للتَّقاضي. فاجتهاد القاضي الذي لا يُنقض -عند الفقهاء- هو فيما سبق تاريخيًا وعلى هذه الشروط وذلك الوصف.

تعليق «الهلالي» على الحكم القضائي هو تدَخُّل في الأحكام القضائية التي يرى هو نفسه أنه لا ينبغي التدخل فيها لأنها تقع خارج دائرة الاختيار الفقهي الحر، وقد خلط بين الفقهي والقضائي، فالقاضي «في الفقه الإسلامي» محكومٌ بالبينات والأدلة والقرائن التي لا يجوز له أن يُصدر حكمه إلا بناء عليها، فهو لا يقضي بعلمه ولا بضميره «أراحه أم لم يُرِحْه!»، ما لم تتوفر الأدلة الكافية.

ولكن «الهلالي» صادَق على حكم غيره وتحمل حِمْلَه، فهو لم يطلع على ملف الدعوى ولا نظر في الأدلة والبراهين ليعرف هل أصاب القاضي أم أخطأ، ولكنه استرسل مع جهاز الدولة فاعتبر أن كل ما يُردُه عنها من أحكام كاف -بمجرده- لإثبات صحة الحكم.

ومما يوضح خطورة الاستدعاء الانتقائي «أو الانتقامي» للفقه الإسلامي في سياق الصراع السياسي، استدعاء الهلالي للمسألة الفقهية الشهيرة «قتل الجماعة بالواحد»، وهي مسألة فيها خلاف قوي في الفقه، ولكن الكثيرين الذين قالوا بأن الجماعة تُقتل بالواحد لم يريدوا الإطلاق، فقد اشترطوا لذلك أن يكون فعل كل واحد منهم صالحا -وحده- للقتل.

وهذا الشرط أغفله «الهلالي»، كما أغفل أن هذا الخلاف القوي في الفقه لا يَتخير منه القاضي على هواه في مسألة عظيمة كالدماء. طبعا لن نسأل الهلالي عن تطبيقات القضاء المصري لهذا الحكم في كل وقائع القتل التي وقعت من أجهزة الدولة منذ ثورة يناير وحتى الآن، والتي يمكن لها أن تودي بحياة كتائب من الجيش المصري والأمن.

لا يقف فعل الثورات «الكشفي» عند حدود كيفية اشتغال العقل الفقهي وصلاحية معرفته «التاريخية» للتطبيق في سياق الحاضر بكل تعقيداته وتعدُّد مجالاته فقط، بل يتجاوزه إلى جهة كانت خفية أو مستترة وهي أن هؤلاء المختصين فيه «بشرٌ» يتنازعهم ما يتنازع غيرهم من رغبات وشهوات واختيارات شخصية بحتة، وهي المصطلح عليه بـ«الهوى».

ومن مظاهره تَرْك الانضباط المنهجي والتقلب في الحكم الواحد لا عن تغيُّر اجتهاد، وقد وقع هذا لهؤلاء الثلاثة أنفسهم: الطيب وجمعة والهلالي، فقد سبق للهلالي أن ذم المتظاهرين المؤيدين لمرسي بقوله «2014»: «أولئك مَن خرجوا علينا وقدمنا في مواجهتهم التضحيات» في سياق حديثه عن الوزيرين «الرسولين»، مع أنه سبق له بعد ثورة يناير أن دافع عن «جواز» التظاهر واحتج له بأدلة عدة ورد على من يمنعون التظاهر «صحيفة الجمهورية 21-2011/2/22» كما اختار مشروعية الإضرابات العمالية في كتابه عن الفقه السياسي «2011».

من المفيد أيضا قراءة تلك الفتاوى والمواقف بالنظر إلى العلاقة بين الفاعلين الآخرين في المؤسسة الدينية وعلاقتهم بنظام السلطة، فالعلاقة بين الرموز الثلاثة يسودها توتر له خلفيات ومظاهر عديدة تدور في الغالب على المناصب الدينية.

فقد كان الطيب وجمعة يتنافسان على مشيخة الأزهر في عهد مبارك، وشيخ الأزهر كان عضوا في «الحزب الوطني» المخاصم للإخوان ولذلك اتسمت علاقتُه بمرسي بالحذر والتوتر، ثم لما انتهت مدة المفتي علي جمعة التقت مصالح الإخوان مع شيخ الأزهر فلم يتم التمديد للمفتي.

وكذلك العلاقة بين جمعة والهلالي اتسمت بالتوتر مع دخول «الهلالي» في المنافسة على منصب «المفتي»، فقد كتب «جمعة» تقريرا لمجمع البحوث شن فيه هجوما شديدا على كتاب «الهلالي» «الإسلام وإنسانية الدولة»، ما دفع «الهلالي» للرد عليه في أكثر من مناسبة.

ولما اشتد التنافس على منصب الإفتاء انسحب مرشح الإخوان فتنافس «شوقي علام» مع «الهلالي»، فمال شيخ الأزهر إلى «علام» لأن علاقته بـ«الهلالي» كانت متوترة فقد وبخه على فتاواه الشاذة «نشرها موقع الأزهر نفسه»، ثم انتقده في تشبيهه للوزيرين بالرسولين فرد الهلالي بأن شيخ الأزهر فعَل من قبل فعلَه حين شبه البابا بالمسيح، ثم لما اختيرت لجنة الخمسين لتعديل الدستور عُين فيها «الهلالي» مستقلا وليس ممثلا عن الأزهر وهو منه، فوجدها فرصة لانتقاد بَند تحصين منصب شيخ الأزهر من العزل.

يكاد هذا كله يفسر ذلك الاسترسال مع السلطة بالدفاع عن مواقفها دون أدنى مسافة فاصلة بينهم وبينها أو حتى اختلاف مع بعض تصرفاتها وهو الحد الأدنى اللازم، وهو ما يشير إلى وجود تنافس بينهم في خلفية المشهد، الأمر الذي تستثمره السلطة السياسية عن وعي وقصد.

يتبين بهذا سلامةُ المنهج الفقهي في أصله التاريخي، لأنه يشكل منظومة متكاملة أنتجت في سياقها ولسياقها، وأن الترقيع الذي يتم لا ينتمي لا إلى الفقه التاريخي ولا إلى المنهج الفقهي.

فالقواعد المنهجية الحاكمة لهاتين الجهتين اللتين ذكرناهما -استدعاء الفقه في غير سياقه، واتباع الهوى- هي: أن كل من ابتغى في تكاليف الشريعة غيرَ ما وُضعت له فقد ناقَض الشريعة، وأن إتباع الهوى في الأحكام الشرعية طريق للاحتيال عليها حتى تصير الأحكام «كالآلة المُعَدَّة لاقتناص أغراض المفتي»، وأن العلم المعتبَر شرعا هو ما بَعَث على العمل المانع صاحبَه من اتباع هواه، وهو ما صار كالوصف الثابت لا يَتصرف صاحبه إلا على وفقه اعتيادا، وهذا من عظيم فقه الإمام الشاطبي رحمه الله.

عن «الجزيرة نت»

بريطانيا وجماعة الإخوان المسلمين

حسن بن سالم

بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر من رفض اعتراف الداخلية البريطانية بالقرار الصادر عن الحكومة المصرية بإعلان جماعة الإخوان المسلمين جماعة وتنظيما إرهابيا، ها هي الحكومة البريطانية تعود في خطوة قد يكون فيها تضييق جديد على «الإخوان المسلمين»، إذ أمر رئيس الحكومة ديفيد كاميرون الخارجية البريطانية الأسبوع الماضي بالبدء في تحقيق فوري وإجراء مراجعة حول أنشطة جماعة الإخوان المسلمين في بريطانيا، وتكليف السفير البريطاني في السعودية جون جنكنز بإعداد التقرير، إضافة إلى رئيس الاستخبارات الخارجية جون سويرز «السفير السابق في القاهرة»، والتصريح بأن الهدف من التحقيق هو إجراء مراجعة للأفكار والقيم التي تقوم عليها الجماعة ودرس توجهاتها وأنشطتها والتأكد - كما ذكر كاميرون للصحافيين - من صلاتها ومعتقداتها في ما يتعلق بالتطرف والتطرف العنيف، وعلاقتها بالجماعات الأخرى في بريطانيا.

هذه التصريحات من الرئيس كاميرون تجاه هذه القضية بغض النظر عن التفاصيل والأسباب الداعية إلى فتح ذلك التحقيق، إما بسبب ضغوط من حلفائها أو نتيجة مبررات واقعية ملموسة هي غير مستغربة، فهذه القضية تأتي أيضا في سياق الجدل في بريطانيا منذ أعوام عدة، حول استراتيجية مكافحة التطرف المعروفة باسم «وقاية» المثيرة للجدل التي تنبتها الحكومة البريطانية منذ عام 2007، وقد ذكر كاميرون في مؤتمر حول الأمن بمدينة ميونيخ في فبراير 2011 «أن من يعتبرون المتطرفين غير العنيفين يسهمون في إبعاد الشباب الأكثر تأثرا عن العنف، أنه مجرد كلام غير صحيح» واعتبر أن الأشخاص المدانين بارتكاب أعمال إرهابية تشير الأدلة إلى أن عددا كبيرا منهم تأثر بداية بالأفكار المتطرفة غير العنيفة، ومن ثم حملوها إلى مستوى تأن من خلال تبن للعنف، ومن السابق لأوانه في الوقت الراهن الحكم أو حتى مجرد التوقع أو التكهن عما تسفر عنه هذه التحقيقات ومدى تأثيرها في أعضاء جماعة الإخوان المقيمين في بريطانيا، فالعلاقة التي بين «الإخوان» والغرب عموما وبريطانيا خصوصا ليست عادية أو حديثة العهد، وإنما هي علاقة نفعية بين كلا الطرفين وقديمة ومتجذرة تعود إلى عقود من الزمن، حينما قدمت مجموعات صغيرة من أعضاء جماعة «الإخوان» في نهاية الخمسينات إلى بلاد الغرب بدوافع مختلفة، إما بدافع اللجوء السياسي والهرب من الملاحقات الأمنية، وإما البحث عن الرزق والعمل، وإما الدراسة في الجامعات الأوروبية، وكان من أبرزهم سعيد رمضان زوج ابنة حسن البنا، ورجل الأعمال الشهير يوسف ندا وغيرهم، وقد بدأت حركة الجماعة هناك، وهي محملة بكل الخصائص التي كانت عليها في المشرق الإسلامي مسقط رأسها، ونشأت وهي تحمل المكونات الفكرية والدعوية والحركية والسياسية والتنظيمية ذاتها. وبعد مضي أعوام واستقرار العديد من أعضائها بدأت «الجماعة» في التفكير والسعي وفي شكل جاد بالانخراط بمرحلة الحضور والتفاعل والعمل والتأثير في المجتمعات الأوروبية، فكانت الرابطة الإسلامية التي أسسها الدكتور كمال الهلباوي المتحدث الرسمي السابق باسم التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في الغرب «المنشق عن جماعة الإخوان» عام 1997 أول مؤسسة أو واجهة علنية يتم من خلالها العمل في شكل واضح، حول ظروف وتجربة «الإخوان» في بريطانيا من وجهة نظر غربية وأكاديمية نجد أن الباحث بجامعة هارفارد والمتخصص في حركات الإسلام السياسي لورينزو فيدينو «صاحب كتاب «الإخوان المسلمون الجدد في الغرب» الصادر عام 2011 أحد أهم الدراسات المعاصرة التي تناولت جماعة الإخوان المسلمين في الغرب حتى وقتنا المعاصر، واستغرق تأليفه أعواما عدة ونشرته جامعة كولومبيا وترجم أخيرا» يلخص رؤيته تجاه ذلك بقوله: «إن الخصوصية الجغرافية للإخوان المسلمين في بلاد الغرب كانت تتطلب منهم طرح خطاب مختلف أو خطاب مزدوج، فهم يطرحون أنفسهم كحركة معتدلة تشدد في أهدافها على الاندماج والوحدة والتسامح الديني وجميع العبارات الطنانة التي يفضل سماعها صناع القرار السياسي، لكن إذا نظرت إلى أدبياتهم وكتبهم التي يبيعونها في مكتباتهم فإنك تجد الاختلاف والتباين»، ويؤكد فيدينو أن لهم نفوذا كبيرا جدا في الغرب لا يتناسب مع عددهم، فهم يملكون قدرة تنظيمية جيدة ويتحصلون على الكثير من الأموال من العديد من المانحين، وهم ناجحون في السيطرة على التنظيمات الإسلامية، ولديهم فرص كثيرة في الوصول إلى الحكومات والظهور في وسائل الإعلام، على رغم أن معظم المسلمين في أوروبا لا يشاركونهم الأفكار والتوجهات نفسها، إلا أنهم نجحوا إلى وقت طويل في تمثيلهم أمام الحكومات ووسائل الإعلام، وإذا كانت النخب السياسية الأوروبية في منظوره ساذجة في السابق بقبولها للإخوان ممثلا للمجتمعات المسلمة في شكل غير نقدي، فهي في الأعوام الأخيرة أصبحت أقل سذاجة وبدأت تدرك أنهم ليسوا وحدهم الممثلين عن المسلمين وأن المجتمعات المسلمة متنوعة ومختلفة، وأن الصوت الأعلى ليس بالضرورة هو الأكثر تمثيلا، ويضرب على ذلك مثلا بأن المجلس الإسلامي في بريطانيا «تعتبر الرابطة الإسلامية أحد أهم مؤسسيه» ظل إلى وقت طويل الشريك الحصري شبه الرسمي للحكومة البريطانية وقيادة هذا المجلس يسيطر عليها الإخوان المسلمين، ولكن الحكومة أجرت تغييرا في سياستها عام 2006 بعد اكتشافها أن فئات كبيرة من السكان المسلمين لا ينتمون إلى المجلس الإسلامي، «وقد سلطت بعض وسائل الإعلام البريطانية في الفترة الماضية الضوء حول الدور الذي باتت تلعبه في هذه المرحلة مؤسسة قرطبة لحوار الحضارات ورئيسها أنس التكريتي ابن المراقب العام للإخوان المسلمين بالعراق، فالخارجية البريطانية في موقعها الرسمي أشارت إليه بأنه أحد البارزين على تشجيع المسلمين في بريطانيا على الانخراط في العمل السياسي، بينما اتهمت «صنداي تليغراف» في تحقيق لها أنها ذات صلة بمنظمات متطرفة عدة، وأنها المتحدث باسم «الإخوان المسلمين»، في المقابل فإن أمثال روبرت لامبرت صاحب كتاب «مكافحة تنظيم القاعدة في لندن: شراكة بين الشرطة والمسلمين»، وأحد المعارضين للاستراتيجية الحكومية للتطرف والمفتش السابق بشرطة لندن يشؤون الإرهاب يرى أن الإسلام السياسي في بريطانيا لا صلة له بالعنف وأنها تقوم بدور إيجابي نحو الاعتدال، وفي كل الأحوال فإن للقرار مدلولات عدة، وكل الأطراف تدرك أن هذه القضية في حال المسار القضائي، سواءً بالإدانة أو التبرئة فإنها قد تستغرق أعواما وأعواما، ومن الصعب في الوقت الراهن تخيل ما تسفر عنه المرحلة المقبلة من نتائج وتطورات.

عن «الحياة» اللندنية

إطلاق سراح پولارد يبدو مبرراً

دينيس روس

ليس من المستغرب أن يصبح جوناثان پولارد جزءاً من المناقشات التي دارت في محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية الحالية. فقد أثار رؤساء وزراء إسرائيل مسألة الإفراج عن پولارد أثناء فترة ولاية كل إدارة أمريكية، وفي كل مفاوضات شاركتُ فيها. فبدءاً من رابين وحتى نتنياهو، كان هناك شيء واحد يمكن وضعه في الحسبان وهو: أن قضية پولارد سيتم إثارتها، وقد تنظر إليه الولايات المتحدة باعتباره جاسوساً؛ ولكن الإسرائيليون ينظرون إليه بشكل مختلف. فقد اكتسب هالة كونه جندياً ترك في الميدان، والمبادئ الأخلاقية في إسرائيل تقوم على عدم ترك الجنود على الإطلاق «في الساحة».

وكون كاتب هذه السطور يهودياً عمل أيضاً في وزارة الدفاع الأمريكية في ثمانينيات القرن الماضي، لم يكن لدي أي تعاطف تجاه پولارد. فقد سرق وثائق في غاية السرية؛ وخان بلده والأمانة الموكلة إليه؛ وتم القبض عليه وكان مناسباً تماماً أن يدفع ثمن ما قام به. وقد انتابتني مشاعر قوية حيال ذلك الأمر.

ويقيناً، كان لدي المزيد من الأسباب الشخصية لكي يراودني شعور إضافي بالخيانة. ففي ذلك الوقت كنت أعارض تحيزاً كان قد استمر في بيروقراطية الأمن القومي الأمريكي كان قائماً بشكل غير متقن على أن كل من كان يهودياً لا يستطيع العمل في قضايا تتعلق بالشرق الأوسط لأنه سوف يخدم المصالح الإسرائيلية وليس الأمريكية – وهي وجهة نظر عادة ما تبناها أولئك الذين يقولون إن المصالح الأمريكية والإسرائيلية متعارضة.

لذلك اضطررت لأسباب وجيهة إلى الاعتقاد بأن پولارد يجب أن يعاقب، وما زلت أعتقد ذلك. ولكن ما الذي يشكل عقوبة كافية؟

نظراً لأن رؤساء وزراء إسرائيل كانوا قد أثاروا قضيته وسيستمرون في ذلك ويوضحون أنهم لو كانوا في طريقهم لاتخاذ خطوات صعبة بشأن السلام، فإن إطلاق سراحه سوف يجعل تلك الخطوات أكثر استدامة من الناحية السياسية – وحيث شرع الرؤساء الأمريكيون بدءاً من كلينتون في دراسة هذه الطلبات – فقد سمعت أناساً من أجهزة الاستخبارات الأمريكية يدفعون بحجج يشوبها ضعف المنطق للإبقاء على سجنه ومفادها: إذا أطلقت واشنطن سراحه «وغادر» إلى إسرائيل، فسوف تستمر قدرته على المساس بأمن الولايات المتحدة. إذا أفرج عنه، فسوف يؤشر ذلك إلى رخاوة واشنطن في التعامل مع الجواسيس. إذا أفرجت عنه الإدارة الأمريكية، فلن يكون هناك رادع للتجسس. إذا أفرج عنه، فسيضر ذلك بالروح المعنوية لأجهزة الاستخبارات الأمريكية.

«في تسعينيات القرن الماضي» وبعد مرور خمس أو حتى عشر سنوات على اعتقاله، ربما كان پولارد لا يزال يعرف أشياء عن أجهزة الاستخبارات الأمريكية يمكن أن تنطوي على بعض القيمة، لكن بعد مرور ما يقرب من 30 سنة، ما الذي يمكن أن يبقى ذات أهمية؟ وأثناء مناقشة كانت لي خلال فترة إدارة كلينتون عندما أثيرت هذه المسألة، قلت حتى في ذلك الحين – في مرحلة كان فيها پولارد قد قضى 13 عاما في السجن – بأنه إن كان لا يزال بوسعه الإضرار بالاستخبارات الأمريكية، فيجب فصل المسؤولين عن ذلك في الولايات المتحدة. فقد كانت تقع على عاتقهم مسؤولية تغيير طريقة إدارة عمل الاستخبارات الأمريكية. ومن الواضح أن الولايات المتحدة قامت بتغيير أساليبها ووسائلها عندما تم المساس بأمنها وتعرضه للخطر، فقد كانت قد عانت خروقات أمنية أخرى، وكان عليها سجن جواسيس آخرين.

وسواء قبل المرء بحجة أن مدة سجن پولارد تبدو أكثر قسوة من تلك التي قضاها جواسيس آخرين، فبالتأكيد من غير المنطقي القول أن شخصاً أمضى نحو 30 عاماً في السجن لم يدفع ثمناً باهظاً. فسجن المرء ثلاثين عاماً لا يشير إلى تساهل مع جواسيس؛ بل يشكل رادعاً قوياً ضد التجسس. وفي هذه المرحلة، وعند النظر إلى التركيبة الديموغرافية للمسؤولين في جهاز الاستخبارات، سنجد أن نسبة كبيرة منهم إما لم يولدوا بعد أو كانوا صغار السن جداً لدى سجن پولارد. ويبدو من غير المحتمل أن تتأثر المعنويات من إطلاق سراحه.

وإذا كانت الحجج التقليدية في دوائر أجهزة الاستخبارات تنطوي على قيمة قليلة في هذا الوقت، فلا يزال هناك سؤال حول ما إذا كان ينبغي ربط مسألة السلام بقضية پولارد. قد يقول البعض إنه يمثل أهمية سياسية كبيرة، ويجب أن تحصل الولايات المتحدة على شيء ذو قيمة مقابل إطلاق سراحه. ربما يكون الأمر كذلك، لكن في وقت تسود فيه الاضطرابات الشرق الأوسط وتحتاج فيه السياسة الخارجية الأمريكية لإظهار الفعالية، لا يمكن لواشنطن تحمُّل انهيار الجهود الحالية في التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

إذا جاء الإفراج كجزء من حزمة خطوات لا تعمل فقط على إدارة هذه العملية بل يمكنها أيضاً إعطائها الدفعة الضرورية – وتعمل أيضا على التأثير على جو المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين – فسيبدو بشكل مؤكد أن لدى الرئيس أوباما ووزير الخارجية كيري مسوغات للعمل على تسوية هذه المسألة.

عن «معهد واشنطن». ودنيس روس منسق خاص لشؤون الشرق الأوسط في عهد الرئيس كلينتون، ومساعد خاص للرئيس أوباما في الفترة بين 2009 و 2011